نظرة في تجربة القرى الزراعية العصرية

هادي طعمة

لا خلاف على ان للشعور بالملكية، سواء كانت ملكية وسائل الانتاج او ملكية ايرادات الانتاج، اثرها الايجابي الفعال في تحويل أي مشروع توفر له مستلزماته الوافية، الى كيان منتج مثمر يفيد الافراد والجماعات والمجتمع. لذا كان مبدأ الارض لمن يزرعها مثلا ولا يزال صحيحا وسيظل كذلك، خصوصا اذا اردفته الارادة الدائبة على العمل.

وليس بعيداً عن الخبرة والتجربة ان الشعور بالملكية او ملكية العائد المالي، من اهم الدوافع الى هذه الارادة. وقد لمس الكثير من المعنيين هذه الحقيقة عند علاقة الانتاج ووسائله وان لم يطلقوا التعبير عنها كما عبر احد المعنيين بالشأن الاقتصادي الزراعي، من القول اذا اعطيت امرءاً ارضاً مهملة وضمنت له ان يصبح مالكاً، فانه سيحولها الى مزرعة غناء، فان الاثر السحري للملكية يحول التراب الى حبات من ذهب!، وقد انتج هذه الاثر السحري

مقومات قيام القطاع الخاص والدفاع عن تجربته بخلاف تجربة القطاع العام وضعف الكفاءة في ادارة كثير من مؤسسات القطاع العام ومنشآته.

وبعيداً عن المبالغة في القول التي تضمنتها عبارة من نظر الى الملكية وتأثيرها في تفجير الطاقات وقدراتها على تحويل الاشياء العادية المبذولة الى اشياء ثمينة، او ارباح ومكاسب بمتناولها امتلاك الذهب نقول:

. من المشكلات الزراعية المشتركة في البلدان النامية مشكلة سوء توزيع ملكية الارض. وقد دلت النظرة العامة كما دلت الدراسات على ان هذا النمط له نتائجه السيئة في النواحي الاقتصادية والمالية والانسانية حيث يغمط فيه حق الانسان ويؤسس لطبقتين او فئتين تمتلك احداهما الكثير برغم قلة عددها وتنفق الكثير مما تمتلكه على الكماليات بروح استهلاكية لا تدع مجالاً واسعاً للادخار والاستثمار، في حين لا تمتلك الطبقة او الفئة الثانية الا القليل برغم كثرة عددها وليس لها اسهام ما في الادخار الممكن للاستثمار، ومن ثم فان هذا النمط من سوء توزيع ملكية الارض، قد ادى ويؤدي في الاغلب دوره في الحيلولة شبه التامة في التنمية.

. ان التجارب التي اجريت في عديد من البلدان اثبتت ان تخصيص اراض زراعية، توزع على المؤهلين مهنياً من خريجي الكليات والمعاهد الزراعية المنحدرين من بيئة زراعية وتوفير المستلزمات الكافية من مضخات مياه وبذور محسنة واسمدة ومبيدات ووسائل ارواء وخدمات صحية ومدارس وكهرباء وطرق معبدة ومصارف ومحطات وقود ووحدات مكننة وغيرها، قد استجابت للغاية منها باستصلاح ارض كانت مهملة "بوراً" او التوسع بزراعة ارض صالحة، واتاحت الفرصة لتشغيل ايد عاملة، وانتجت ما يعود بالنفع العام على الشعب والبلاد، ووفرت ما كانت تضطر الدولة الى الانفاق على استيراده من دول الجوار وغير دول الجوار، وحفظت للدولة اموالاً من ان تتسرب مع الاستيراد، لا خلاف على انها اموال غير قليلة، بالوسع الاستفادة منها بتخصيصها لمجالات لا يستغنى عنها في ظل التنمية وخططها وبيئتها التنموية المستدامة.

التجربة التي اقدمت عليها وزارة الزراعة العراقية بتشييد قرى عصرية لخريجي كليات ومعاهد الزراعة والبيطرة الملازمة لتربية الحيوانات من قبل المزارعين، انما هي من هذا القبيل الذي ألمحنا اليه، القصد منها النهوض بالقطاع الزراعي خصوصاً بعد ان اصيب بنكسات وتراجعات كارثية، حتى ان العراق المعروف على مر الزمن بكونه بلداً زراعياً، صار يستورد الكثير من المنتجات الزراعية لتلبية حاجات المنزل اليومية. بل لقد دهش من هذا الواقع اللاذع للشعور بالخيبة، ان يتندر بان لم يبق إلا الخضراوات، المعروفة بزراعتها السهلة الميسورة، بين المستوردات الزراعية، على حين كان العراق ايام الحكم العثماني يصدر منتجات اصبح يستوردها في الوقت الحاضر.

العمل تستقبل طلبات الراغبين بالحصول على القروض الميسرة لإقامة مشاريع صغيرة

بغداد /المدى

أعلنت دائرة العمل والتدريب المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، الأربعاء، عن استقبالها طلبات الراغبين بالحصول على القروض الميسرة لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل للمساهمة في تقليل نسبة البطالة.

ونقل بيان للمركز الوطني للإعلام بمجلس رئاسة الوزراء عن مصدر إعلامي مسؤول في الوزارة قوله إن "الدائرة سارعت في استيعاب الأعداد الكبيرة والمتوافدة من العاطلين عن العمل والمسجلين في قاعدة بيانات الدائرة".

وذكر المصدر أن "مجموع المتقدمين بجميع مراكز التقديم في بغداد بلغ نحو (٢١) ألفا و(٢٧٨) متقدماً من خلال المنافذ ألاثني عشر التي فتحتها الوزارة لاستقبال الطلبات وتوزعت الأعداد على الشكل الآتي : في مركز الوزيرية (٣٥١٨) طلباً و(١١٨١) طلباً في مركز مدينة الصدر و(٣٤٤٥) طلباً في مركز الشعب و(١١١٨) في مركز حي أور".

وتابع "و(٢٦١٤) في الزعفرانية و(٢٠٠٠) في مركز الرشاد و(٢٢٦٥) في مركز المعتصم و(١٧٨٨) في الوليد و(١٩٢٣) في الشعلة و(١٠٥٤) في أبو غريب و (٣٧٢) طلباً في المحمودية".

وأشار المصدر، بحسب البيان إلى أنه "تم استلام هذه الطلبات خلال الفترة من ٢٠/ ٤ ولغاية ٤/٢٩، فضلاً عن استمرار الدائرة باستقبال الطلبات حتى ١٠ /٢٠٠٨/٥".

انطلاق معرض " إعادة إعمار العراق " في الأردن

المدى /وكالات

بدأت أعمال الدورة الخامسة لمعرض "إعادة إعمار العراق ٢٠٠٨" في العاصمة الأردنية عمان، بمشاركة مئات المستثمرين العراقيين والأجانب. وتستمر أعمال المعرض والمؤتمر ثلاثة أيام، يبحث خلالها المستثمرون الفرص الاستثمارية المتاحة في العراق، وآفاق الشركة بين الشركات العراق والشركات الأجنبية. في الوقت نفسه ترعى غرفة التجارة العراقية الأميركية، ملتقى رجال الأعمال العراقيين الثالث، على هامش المعرض بهدف إتاحة الفرصة لمزيد من المناقشات بين رجال الأعمال العراقيين وغيرهم من الأجانب.

تواصل فعاليات معرض الاعمار والاستثمار الوطني الأول

بغداد /المدى

تتواصل على أرض معرض بغداد الدولي فعاليات معرض الاعمار والاستثمار الوطني الاول الذي تشارك فيه أكثر من ١٢٠ شركة تمثل القطاع الخاص والمختلط.

فقد شهد المعرض في يومه الثاني جملة من النشاطات والفعاليات تجسدت بقيام بعض الشركات بالبيع المباشر للمواطنين من المواد التي تم عرض قسم منها اضافة الى قيام شركات اخرى بعرض برامج تعريفية بها لغرض اطلاع المواطنين عليها .

وعبر رجال الاعمال واصحاب الشركات عن فرحتهم ما تحقق من انجاز واعادة العمل بالمعارض داخل ارض معرض بغداد الدولي وعدوه خطوة اولى في الاتجاه الصحيح لاعادة العمل بمعرض بغداد الدولي بصيغته الكبيرة التي يعرفها المواطن وشدد هؤلاء على اهمية الحضور الجماهيري الذي بدء يتواصل في اليوم الاول والثاني كون ذلك يعطي المعرض روحاً جديدة ويعطي للقائمين فرصة المشاركة في معارض مستقبلية تزمع الوزارة اقامتها في المستقبل القريب وخلال هذا العام.

فيما طالب البعض من اصحاب الشركات بحضور السادة الوزراء والمحافظين والمدراء العامين في دوائر الدولة كون هذا الحضور يعطي انطباعاً جيداً للمشاركين ويسهم في رفد المعرض بالخدمات التي تقدمها الدوائر والشركات التي لابد وان تتعامل بروح تعاونية تؤكد بأن المعرض معلم اقتصادي وتجاري لا ينحصر بالجهد الذي تقدمه وزارة التجارة بل يتطلب جهود العاملين في معظم مفاصل الوزارة وكان المعرض قد شمل أجنحة مختلفة أحتوت على معروضات تمثل صناعات مختلفة اضافة الى عرض وسائل الاتصال ووسائل الخدمات المرتبطة بحاجة المواطن العراقي اضافة الى ما يتعلق بعرض المنتجات الغذائية التي بعضها يورد ضمن مفردات البطاقة التموينية.

وكان سبتي جمعة مدير عام المعارض العراقية قد أشار الى أهمية اقامة هذا المعرض وفي هذا الظرف كونه مؤشر على تطور الحالة الابداعية لملاكات الشركة اضافة الى كونه رسالة للعالم لما يشهده العراق من حالة استقرار امني واعادة الروح لمفاصل عمل الاقتصاد العراقي مشيراً الى أن الجميع في المعرض يعي دوره الوطني في هذه المرحلة لذلك كان الجميع خلية عمل واحدة من اجل انجاح هذه التظاهرة الاقتصادية المهمة التي تأخر القيام بها للسنوات السابقة بسبب الظروف المحيطة بمعرض بغداد الدولي.

مشيراً الى متابعة وزير التجارة لعمل الشركة وحرصه على تطوير معرض بغداد الدولي واقامة معارض تخصصية مختلفة تشمل منتوجات كل محافظة مع أهمية مشاركة دول الجوار في المعارض المستقبلية.

الاعمار في محافظة ذي قار ..على محك الجدية في التنفيذ

محمد شريف أبو ميسم

منذ أكثر من عامين وحركة الاعمار في محافظة ذي قار متواصلة في مختلف القطاعات .. بيد ان المرء – وعلى الرغم من مظاهر العمل في العديد من مشاريع الاعمار –لا يشعر وهو يتجول في هذه المدينة ، الا بتطور ضئيل - أو يكاد لايذكر - في مستوى الانجاز على الرغم من ان الكثير من المشاريع قد تم انجازها وعدت من المشاريع المنفذة .. وحين تستطلع الآراء بحثا عن سبب لهذا الأمر ، لا يتفق العامة من الناس أو من العاملين في مجال البناء والاعمار في هذه المدينة على تفسير واحد يمكن من خلاله أن تضع يدك على حالة عدم الوضوح ، فبعض من أبناء المدينة يعزون الأمر الى الاهمال الكبير الذي تعرضت له هذه المدينة على مدار العقود الماضية ، الأمر الذي أورثها بنية تحتية مدمرة بالكامل وبالتالي فان المنجز من المشاريع –وهي في الغالب مشاريع تتعلق بالبنى التحتية - لا يشكل مؤشرا واضحا في الانجاز أمام التدهور الموروث لمظهر المدينة الكلي .. بينما يرى البعض الآخر في (سلوك اللامبالاة) واللا جدية الذي تأصل في الثقافة المجتمعية جراء عسكرة المجتمع على مدار سنين طوال سببا مباشرا في هذا الأمر.. فالروتينية هي السائدة سواءا في مرحلة الانجاز أو مرحلة مابعد الانجاز على حد قول أبو علي وهو مهندس من أهالي المدينة والذي أضاف لنا قائلا : ان الكثير من المشاريع التي تم انجازها وخاصة مشاريع الطرق داخل المدينة بحاجة الى اعادة التنفيذ بسبب الخلل الرئيسي في هذه المشاريع والمتعلق بتنفيذها دون القيام بتأسيس شبكة للصرف الصحي ناهيك عن عدم توفر شروط الجودة في أغلب هذه الشوارع وخاصة في خلطات الاكساء النهائية وهذا ماحصل في الشوارع والأزقة التي تم اكساؤها في مركز المدينة منذ عام ، ويضيف أبو علي قائلا : منذ أكثر من عام كان العمل على قدم وساق من أجل اتمام بناء الأرصفة وتغليفها بالقطع المسماة (الانتر لوك) ذات الألوان والأشكال الجميلة .. واليوم وبعد اتمام العمل ، ما من أثر لهذه القطع وهي مغلفة بركام من الطين والملح ابتداءا من مدخل المدينة وانتهاءا بآخر رصيف تم انجازه ... وهذا الرأي وعلى مايبدو هو الأقرب الى التداول عن غيره من الآراء الأخرى في تفسير هذه الظاهرة .. فالمواطن صباح عاشور يقول : قبل عام كانت بعض المناطق (ومنها مناطق –الثورة –الشعلة – الشهداء - تغوص بالوحل جراء تلكوء المقاولين في تنفيذ مشاريعهم المتعلقة بمد شبكات مجاري المياه الجوفية أو شبكات مياه الأمطار واليوم نجد نفس الشوارع تعاني من ذات الاشكالية على الرغم من اتخاذ بعض الاجراءات ، من قبيل (الطمر بطبقة خفيفة من مادة السبيس) وهذه معالجة لا تعدو الا ان تكون حلا اجرائيا مؤقتا ، الا انها أصبحت حلا للمشكلة كلما تفاقمت ، حيث يخرج (الكريدر) بعد مطالبات أهالي المنطقة على أثر هطول الأمطار ليزيح طبقة من الطين وتأتي سيارة أو أكثر محملة (بالسبيس) فتلقي بحمولتها ويتم فرش هذه المادة على طول الشارع وينتهي الحل بانتظار عودة المشكلة من جديد ، وأنا أتساءل ألا تعد هذه المعالجات الروتينية والغير علمية في خانة الهدر في المال العام ؟ وفي الوقت الذي نشير فيه الى هذه السلبيات فمن المنصف أن نشير الى المشاريع الجيدة التي تقام في المدينة فهنالك شوارع رئيسية يتم اعدادها بشكل صحيح ومشاريع الدوائر التابعة لوزارة الصحة في المحافظة هي الأكثر انجازا والأكثر وضوحا .. أحد المقاولين طلب عدم ذكر اسمه قال لنا : ان التلكؤ والابطاء في العمل يعود الى التأخير في صرف التخصيصات وهذا التلكؤ كثيرا ما يؤثر في جودة الانجاز لان التوقفات أثناء العمل تسبب اندثارات للأجزاء المنجزة وتولد مشاكل قد تعرض المقاول الى الخسارة ، وبالتالي فان هذا المقاول يحاول بأن يتجنب تلك الخسارة بأي شكل من الأشكال مما ينعكس سلبا على جودة التنفيذ ، فالسلف التي يتم صرفها للمقاولين لاترتبط بنسب الانجاز التي يقوم بها المقاول وحسب وانما ترتبط بوصول التخصيصات الى المحافظة، اذ يقال حاليا ان جزء من تخصيصات موازنة عام ٢٠٠٨ قد وصلت وتم صرفها للمشاريع القديمة والمتوقفة ، علما ان المشاريع المرسوم تنفيذها للعام ٢٠٠٨ قد تمت احالة الكثير منها لرجال الأعمال والمقاولين الا ان المباشرة بها لم تبدأ بانتظار وصول التخصيصات الكافية .. وأنا شخصيا لا أعلم بماهية الاستراتيجية التي تعمل بها الحكومة بالتنسيق مع الحكومة المحلية للمحافظة ، ففي الوقت الذي يدور فيه الحديث عن عدم امكانية استغلال المبالغ المخصصة في الموازنة السنوية لكبر حجم تلك المبالغ نجد ان جميع الأعمال متوقفة بسبب عدم توفر الأموال ، وفي ذات الوقت يتم الانفاق على مشاريع للترميمات والصيانة لمرات عديدة دون جدوى ، وأعطيك مثالا يتعلق بواقع حال ملعب كرة القدم الرئيسي والوحيد في مدينة الناصرية ، فقد تمت اعادة الصيانة والتأهيل لهذا الملعب لمرات عدة ، ولكن النتيجة دائما ما تنتهي الى ماهو عليه حال الملعب الآن –وهو حال لا يسر الناظر –أما المتنزه الصغير الذي يقع أمام المرآب الرئيسي للمدينة فقد بوشر العمل به منذ أكثر من ثلاث سنوات وتلكأ العمل به على فترات مختلفة ولم يكتمل لحد الآن .. أما الحديث عن المشاريع المؤجلة فهي مشاريع كثيرة ليس أولها مشروع شبكة مياه الصرف الصحي التي تفتقد لها عموم ضواحي مدينة الناصرية ولا آخرها مشروع بناء مدينة للألعاب لأطفال هذه المدينة البؤساء بعد أن تحولت مدينة الألعاب القديمة وهي المدينة الصغيرة واليتيمة في عموم محافظة ذي قار الى مدينة حقيقية للأشباح تعبث بها الحيوانات السائبة .. بقي أن نقول ان أحد أهم شوارع المدينة قد تم اكساؤه قبل عام مرتين وهذا الشارع هو المجاور لمدينة الألعاب القديمة والمقاول المسؤول عن تنفيذه قد أجبر على اعادة اكساؤه بعد الانتهاء من تنفيذه مباشرة بدواع من جهات غير حكومية تتعلق بعدم جودة التنفيذ ، حيث سرعان ما انفصلت طبقة من (الحصى) من على سطح الطبقة العليا فتمت اعادة الاكساء تحت ضغط التهديد بطبقة جديدة أكثر جودة ، الا ان واقع حال هذا الشارع يتمثل بسطح من (الحصى النابت) وعلى امتداد جانبيه طبقة من كتلة ترابية ممزوجة بالحصى المتناثر مما يشير وبلا أدنى شك الى أفضل ماتم انجازه فيما يتعلق بشوارع هذه المدينة وهو بالتالي يؤشر لأمر مهم يتمثل بحلقة مفقودة نتمنى أن يساهم الجميع في البحث عنها من أجل تسليط الضوء على الجهود الخيرة القائمة على المنجز الاعماري في هذه المدينة .

فرض القانون في البصرة اسهم في زيادة العائدات من المنافذ الكمركية

بغداد/المدى

قال مدير مكتب وزير المالية محمد الحريري ان خطة فرض القانون اسهمت في زيادة العائدات المتحققة من المنافذ الكمركية في مدينة البصرة اذ تجاوزت اكثر من عشرة مليارات دينار بعد طرد العناصر الخارجة عن القانون.

واضاف في تصريح صحفي ان هذه العناصر كانت تتقاضى رسوما على الحاوية التي تصل الى المنفذ الحدودي تبلغ ٢٠٠ الف دينار من دون معرفة المواد الموجودة داخلها .

منوها بانه وبعد عودة الامور الى نصابها قامت الهيئة العامة للكمارك باستقطاع مبالغ تصل الى مليون ومائتي الف دينار عن كل حاوية اضافة الى تدقيق وفحص محتوياتها.

واشار الى ان الهيئة تمكنت خلال الفترة القليلة الماضية من فحص وادخال بحدود ٨٦٥٠ حاوية توزعت بين منافذ ام قصر وصفوان وخور الزبير وابو فلوس لتصل عائدات الدولة الى عشرة مليارات وثلاثمائة وثمانين مليون دينار كانت معظمها تذهب لجهات غير معلومة.

مشددا على ان الشرطة تمكنت خلال الاسبوع الماضي من ضبط ٦ سيارات بمستمسكات مزورة تمت احالتها للقضاء الى جانب ضبط ١٠٦٤ سيارة مهربة الى داخل البلاد تمت مصادرتها.

كندا تجدد دعمها للعراق في مجالي التجارة والاقتصاد

بغداد/المدى

جددت سفيرة كندا في العراق دعم بلادها والحرص الدائم لتلبية احتياجات الشعب العراقي وشددت مارغريت هيوسير خلال لقائها وزير التجارة عبد الفلاح حسن السوداني على رغبة بلادها بزيادة التعاون الثنائي وتوقيع اتفاقيات مشتركة بهدف تفعيل العلاقات والاتفاق على نقاط مشتركة تخدم الشعبين الصديقين وفق رؤية مشتركة تتيح الاستفادة من الخبرات الموجودة لدى الجانب الكندي في مجالات الاقتصاد والتجارة.

من جانبه أكد السوداني خلال اللقاء أهمية الدور الذي تلعبه كندا في مساعدة العراق إضافةً الى الدور الكبير في توفير بعض المواد الاساسية في البطاقة التموينية من خلال العقود التي تبرمها الوزارة مع الشركات الكندية لتوفير مادة القمح التي تمتاز بنوعيتها الجيدة.

واضاف بأن هناك رؤية مشتركة بين البلدين لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية اضافة الى امكانية الاستفادة من الخبرات الكندية في مجال تبادل المعلومات وتطوير القطاع الزراعي وتأهيل القدرات العراقية من خلال تطوير قابلياتها وزيادة خبراتها.